

الحجة على أهل المدينة

والنقصان بحساب ما زاد (العامل) فيها من عنده .

وقال محمد كيف صار هذا هكذا اما للمضارب ان يشتري بمال المضاربة الا سلعة كاملة ارايتم لو اشترى بعض سلعة بمال المضاربة نصفاً او ثلثاً اما كان ذلك جائزاً فاذا كان ذلك يجوز واشترى به وبمال من ماله سلعة فلم يتعد في شيء انما هذا رجل اشترى من مال المضاربة بعض هذه السلعة فيقسم السلعة النقصان والنماء على قدر مالهما ولا يكون هذا في ضمان وليس لصاحب المال ان ياخذ السلعة كلها انما اشترى له من ماله حصة منها و \square اعلم θ & باب الرجل يدفع المال مضاربة ولم يأمره ان يعمل في ذلك برأيه & .

محمد قال قال ابو حنيفة رضي \square عنه في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة ولم يأمره ان يعمل برأيه في ذلك ولم ياذن ان يدفعه مضاربة فدفعه المضارب الى رجل اخر مضاربة فربح او وضع ان المضارب الاول ضامن لراس المال لرب المال ان كان فيه ربح او وضیعة وياخذ المضارب الاول من المضارب الثاني راس المال فان كان فيه نقصان فعلى المضارب